معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA: 26/13 رقم الوثيقة: MDE 15/006/2013
إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ: 26 مارس/آذار 2013

تحرك عاجل

معتقلان ينهيان إضرابهما عن الطعام ويحتاجان إلى العلاج

علّق المعتقلان الإداريان الفلسطينيان جعفر عز الدين وطارق قعدان إضرابهما عن الطعام في 27 فبراير/شباط عقب إعلان المدعي العام العسكري الإسرائيلي أن أمري اعتقالهما الحاليين لن يجددا. وهما محتجزان في الوقت الراهن في عيادة بسجن الرملة، وسط بواعث قلق مستمرة بشأن صحتهما.

وجُدد أمرا الاعتقال الإداري بحق جعفر عز الدين وطارق قعدان، لمدة ثلاثة أشهر، في 22 فبراير/شباط 2013. بيد أنهما قررا تعليق إضرابهما عن الطعام في 27 فبراير/شباط، عقب تعهد المدعي العام العسكري بعدم تجديد أمري اعتقالهما الإداري أثناء جلسة مراجعة قضائية عقدت في مستشفى "أساف هاروفه"، نظراً لشدة ضعفهما وعدم قدرتهما على حضور جلسة المحكمة العسكرية. وأكد قاض عسكري في "محكمة عوفر العسكرية" هذا القرار في 6 مارس/ذار، ما يعني أنه ينبغي الإفراج عنهما في 22 مايو/أيار 2013.

وطبقاً لمنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "الضمير"، نُقل كلا الرجلين عقب ذلك من المستشفى إل عيادة "مصلحة السجون الإسرائيلية" في سجن الرملة، حيث احتجزا لأسبوعين، قبل أن يتم نقلهما إلى سجن آخر، ثم أعيدا إلى عيادة "مصلحة السجون الإسرائيلية" في 25 مارس/آذار.

وأعربت "الضمير" عن بواعث قلق من أن صحة جعفر عز الدين لم تستقر بعد، ومن أنه يواجه خطر الإصابة بفشل كلوي طويل الأجل. ومع أنه أجرى مزيداً من الفحوص الطبية في الأسابيع الأخيرة في عيادة "مصلحة السجون الإسرائيلية" في الرملة، إلا أنها تفتقر إلى التجهيزات والموظفين المناسبين لتقديم الرعاية الطبية المتخصصة التي يحتاجها لاسترداد صحته.

وقبض على جعفر عز الدين وطارق قعدان مجدداً في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وقضيا ثلاثة أشهر رهن الاعتقال، بموجب أمري اعتقال إداري. وبدءا إضرابهما عن الطعام بعد ستة أيام احتجاجاً على اعتقالهما دون تهمة، وعلى عدم وجود أية نية لتقديمهما إلى المحاكمة. وقد حرما من الزيارات العائلية، ولكن سمح لهما بمقابلة المحامين.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو العبرية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات إلى الإفراج عن جعفر عز الدين وطارق قعدان وجميع المعتقلين الإداريين الفلسطينيين الآخرين فوراً، ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها دولياً على وجه السرعة، ويقدموا إلى محاكمة تفي بالكامل بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- لدعوتها إلى ضمان أن يتلقى جعفر عز الدين وطارق قعدان، وجميع المعتقلين والسجناء الآخرين المضربين عن الطعام أو الذين أوقفوا إضراباتهم عن الطعام في الآونة الأخيرة، العناية الطبية المتخصصة التي يحتاجون، والتي لا تتوافر إلا في مستشفى مدني مزود بالمرافق المتخصصة؛ والسماح لهم باستشارة أطباء من اختيارهم بصورة منتظمة، وعدم إخضاعهم للتقييد بالسلاسل أو لأية معاملة قاسية أو لاإنسانية؛
- لحضها على وضع حد لاستخدام الاعتقال الإداري والسماح لجميع المعتقلين بتلقي زيارات منتظمة من عائلاتهم.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 7 مايو/أيار 2013 إلى:

Israel Prison Service Commissioner
Lieutenant-General Aharon Franco
Israel Prison Service, PO Box 81
Ramleh 72100, Israel

فاكس: + 972 8 919 3800

طريقة المخاطبة: عزيزي مفوض مصلحة السجون

Director General, Ministry of Health
Dr. Roni Gamzo
Ministry of Health
2 Ben Tabai Street
Jerusalem 93591, Israel

فاكس: + 972 2 565 5966

طريقة المخاطبة: عزيزي المدير العام

وابعثوا بنسخ إلى:
Minister of Public Security
Yitzhak Aharonovitch
Ministry of Public Security
Kiryat Hamemshala
Jerusalem 91181, Israel

فاكس: + 972 2 584 7872

بريد إلكتروني: sar@mops.gov.il

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل المعتمدين لدى بلدانكم. يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية التالية:

الاسم العنوان الاسم العنوان الاسم العنوان الاسم العنوان الاسم العنوان الاسم العنوان

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور فيما سبق. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA: 26/13. ولمزيد من المعلومات:
www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/001/2013/en

تحرك عاجل

معتقلان ينهيان إضرابهما عن الطعام ويحتاجان إلى العلاج

معلومات إضافية

أعلن جعفر عز الدين، البالغ من العمر 41 سنة، الإضراب عن الطعام مرتين احتجاجاً على اعتقاله الإداري. وكان قد قبض عليه من بيته في عرابة، بالقرب من جنين، في 21 مارس/آذار 2012، ووضع قيد الاعتقال الإداري. وأعلن الإضراب عن الطعام في وقت قريب من 27 مارس/آذار حتى 14 مايو/أيار 2012. وأفرج عنه في 19 يونيو/ حزيران، ولكن أعيد اعتقاله في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وطبقاً لمحامين من المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "الضمير"، فإن جعفر عز الدين ما زال يعاني من هبوط كبير في ضغط الدم ومن الدوخة المستمرة والصداع المزمن، ومن آلام في المفاصل ونقص في البروتين.

وأعلن طارق قعدان، البالغ من العمر 40 سنة، وهو من عرابة أيضاً، بالقرب من جنين، الإضراب عن الطعام ثلاث مرات احتجاجاً على اعتقاله الإداري. وأضرب عن الطعام أول الأمر تضامناً مع مضربين آخرين عن الطعام في أوائل 2012. وكان إضرابه الثاني عن الطعام عندما شارك في إضراب جماعي عن الطعام أعلنه السجناء والمعتقلون الفلسطينيون ما بين 17 أبريل/نيسان و14 مايو/أيار 2012. وأفرج عنه في 8 يوليو/تموز 2012 عقب 15 شهراً من الاعتقال الإداري، ولكن أعيد اعتقاله من بيته في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وفي وقت كتابة هذا التحرك، كان عدة معتقلين إداريين لا يزالون مضربين الطعام أيضاً.

ومع أنه قد أفرج، في نهاية المطاف، عن بعض المعتقلين الإداريين الفلسطينيين الذين أعلنوا إضرابات طويلة جداً عن الطعام في 2012، إلا أن آخرين ظلوا رهن الاعتقال. وعلى سبيل المثال، لا يزال سامر البرق، البالغ من العمر 37 سنة والذي بدأ إضرابه الرابع عن الطعام في 27 فبراير/شباط 2013، رهن الاعتقال رغم تأكيدات السلطات بأنها سوف تطلق سراحه ليذهب إلى مصر، حيث يمكنه السفر إلى باكستان للانضمام إلى زوجته. وهو محتجز في سجن "هداريم" وحرم من الزيارات العائلية في 12 مارس/آذار،

كعقاب له، بحسب عائلته، على إعلانه الإضراب عن الطعام. أنظر: UA 119/12 والتحديثات التالية، وآخرها على الموقع:
http://amnesty.org/en/library/info/MDE15/007/2013/en.

وأنهى حوالي 2,000 سجين ومعتقل فلسطيني في 14 مايو/أيار 2012 إضراباً جماعياً عن الطعام للاحتجاج على ظروف السجون السيئة والحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات العائلية والاعتقال الإداري، وذلك عقب التوصل إلى صفقة مع السلطات الإسرائيلية بوساطة مصرية.

والاعتقال الإداري شكل من أشكال الاحتجاز يفرض دون تهمة أو محاكمة لفترات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. وقد يؤدي إلى الاعتقال التعسفي، وإذا ما طال كثيراً أو تكرر فيمكن أن يرقى إلى مرتبة المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونظراً لأن معظم أو جميع الأدلة التي يستند إليها أمر الاعتقال الإداري تحجب عن المعتقل وعن محاميه أو محاميها، فمن المستحيل أن يتمكن المعتقلون من الدفاع عن أنفسهم بصورة ذات مغزى أو يفندوا المزاعم الموجهة ضدهم.

وحتى 28 فبراير/شباط 2013، كان هناك في السجون الإسرائيلية، وفق المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "بتسيلم"، 169 معتقلاً إدارياً، أي بزيادة 10 معتقلين عن الشهر الذي سبق، ولكن أقل بنحو 150 معتقلاً عن مارس/آذار 2012. فقد أفرج عن بعض المعتقلين الإداريين عقب موافقتهم على مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة والخروج إلى المنفى. رغم أن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على سلطة الاحتلال نقل الأشخاص أو ترحيلهم قسراً من أية أرض محتلة.

إقرأ المزيد في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يونيو/حزيران 2012 بعنوان: *محرومون من العدالة: الفلسطينيون المعتقلون من قبل إسرائيل دون محاكمة*، (MDE 15/026/2013)،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/026/2012/en

الاسم: جعفر عز الدين وطارق قعدان

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA 26/13 رقم الوثيقة: MDE 15/006/2013
تاريخ الإصدار: 26 مارس/آذار 2013